

نموذج الإفصاح السنوي عن الإجراءات التصحيحية لتصويب المؤشرات المالية للشركات التي حققت الشركة لصافي خسائر لعامين ماليين متتاليين

اسم الشركة: الشركة المصرية للمنتجات السياحية

القوائم المالية التي أظهرت انخفاض المؤشرات المالية:

عام ٢٠٢٤، و عام ٢٠٢٥.

المؤشرات المالية التي انخفضت (٢٠٢٥):

- تحقيق الشركة لصافي خسائر لعامين ماليين متتاليين.

أسباب انخفاض المؤشرات المالية:

- نبذة تاريخية:

- عام ٢٠٢٤

كان لقرار مجلس الإدارة الصادر في ٢٠٢٣/٤/٣ باستئناف نشاط الشركة البيعى بعد توقف دام لعدة سنوات، وقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ٢٠٢٤/٠٩/٣٠ باعتماد سياسة تسعير بيع الأراضي و الموافقة على إعادة فتح عملية بيع الأراضي بمنتجع سهل حشيش بالغ الأثر على زيادة التدفقات النقدية للشركة وزياد الإيرادات الناتجة عن نشاط الشركة الرئيسي، حيث بلغت ١٠٧١,٦٩ مليون جنية عن عام ٢٠٢٤، ورغم ذلك فقد حققت الشركة صافي خسارة عن عام ٢٠٢٤ مبلغ وقدره (٤٠٤,٦٤) مليون جنية مصري مقارنة بصافي ربح وقدره ٣٨,٥٥ مليون جنية مصري عن عام ٢٠٢٣، وذلك قبل احتساب الضريبة، وترجع الأسباب الأساسية لتحقيق الشركة خسائر (على مستوى القوائم المالية المستقلة) لما يلي:

- حيث تأثرت نتائج الاعمال بالتسوية العينية مع شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي التي اقترتها الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٤، حيث أظهرت نتائج التسوية تحميل قائمة الدخل مبلغ وقدره (١١٠٨,٧٤) مليون جنية قيمة نتائج استرداد الأراضي طبقا للتسوية العينة، مقابل رد بعض قطع الأراضي الى الشركة.

- أظهرت قائمة الدخل مردودات مبيعات خلال عام ٢٠٢٤ بلغت (١٤١,٠٢) مليون جنية مصري، وتمثلت مردودات المبيعات في رد جزء من بيع قطعة الأرض رقم (10A) البالغ مساحتها ٥٥,٨٥٧ متر مربع نتيجة تسوية عينية مع العميل، والتي تم بموجبها فسخ جزئي للتعاقد معه، ومنح العميل قطعة مساحتها ١٣,٩٦٤ متر مربع، مقابل ما قام العميل بسداده من دفعة مقدمة.

- زيادة تكلفة لخدمات المؤداه حيث بلغت ١٨٤,٣٤ مليون جنية مصري عن عام ٢٠٢٤، نتيجة ارتفاع تكلفة خدمات توريد الكهرباء ومياه الري والاتصالات وتكلفة خدمة إدارة المنتجع.

- كما بلغت تكلفة الحصول على الايراد ٩٥,٤٨ مليون جنية مصري شملت قيمة حصة الشركة في تكلفة البرنامج الزمني الممنوح من قبل الهيئة العامة للتنمية السياحية المعادل لمبلغ ٢٠٦,٥٠٦ دولار امريكي وذلك عن مساحات الاراضي المباعة غير المنماه، وتكلفة مبيعات أراضي.

- تكوين مخصص خسائر انتمانية متوقعه بمبلغ ٩٧٧,٥٣ مليون جنية مصري خلال عام ٢٠٢٤.

الأعمال التي تمت خلال عام ٢٠٢٥:

أولاً: نشاط ومشاريع الشركة

- استمراراً للسياسة التي انتهجتها الشركة والهادفة إلى دعم المطورين واستكمال أعمال التنمية الشاملة بالمنتج، قامت الإدارة خلال عام ٢٠٢٥ بتنفيذ العديد من أعمال البنية التحتية، شملت:
 - الحصول على الموافقات والترخيص اللازمة لعدد من المشروعات داخل المنتج، ما ساهم في تسريع وتيرة الأعمال، حيث تم افتتاح ثلاث مشروعات سياحية سكنية وثلاثة فنادق بطاقة استيعابية تصل إلى ٢٠٠٠ غرفة فندقية، بما يتماشى مع سياسة الدولة المصرية لتعزيز وتنمية القطاع السياحي وتحقيق أثرًا إيجابيًا على الاقتصاد المصري، إلى جانب استمرار الأعمال في عدد من المشروعات الجارية داخل المنتج.
 - تعديل وافتتاح عدد من الطرق الرئيسية والخدمية بما يتماشى مع المخطط العام للمنتج والرؤية المستقبلية لتطوير المدينة، وربطها بالشبكات العامة والمرافق الأساسية.
 - التخطيط لإقامة منطقة خدمية وترفيهية متكاملة تشمل مسجد وكنيسة ومحطة تموين سيارات ومنطقة تجارية وترفيهية بما يعزز الطابع السياحي للمدينة.
 - زيادة القدرة الكهربائية المغذية للمنتج بإضافة نحو ١٠ ميغاوات إضافية بتكلفة استثمارية تجاوزت ٢٠٠ مليون جنيه لدعم المشاريع القائمة والجاري تنفيذها.
 - صيانة وتشغيل محطة تحلية المياه لضمان استمرار توفير المياه المحلاة لجميع المشروعات والمقيمين بالمنتج.
 - التوسع في دعم مشروعات المنتج بخدمات الغاز الطبيعي بالتعاون مع شركة «طاقة غاز»، بما يساهم في تطوير البنية التحتية وتعزيز الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة الأكثر كفاءة واستدامة، بما يتوافق مع توجهات الدولة في مجال التنمية المستدامة.
 - دعم خدمات الاتصالات والإنترنت من خلال إعادة استغلال الأبراج الهوائية وتوصيل كابلات الألياف الضوئية (Fiber Optics)، بما يساهم في تحسين جودة الإنترنت وتنويع مصادره وفقاً لأعلى المعايير الفنية العالمية.
 - تطبيق أنظمة تكنولوجية حديثة من خلال إطلاق تطبيق إلكتروني (Mobile Application) للتحكم في دخول الشواطئ، وزيادة فعالية متابعة وإدارة مداخل ومخارج المنتج.
 - تركيب أنظمة المراقبة بالكاميرات في المواقع الحيوية لتعزيز الأمن والسلامة ورفع كفاءة المتابعة داخل المنتج.
- وفي إطار تنشيط الحركة السياحية وتعزيز الأنشطة الرياضية والاجتماعية، نظمت الشركة عدداً من الفعاليات والبطولات الدولية والإقليمية بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠، ومن أبرزها:
 - مهرجان «أفر ولاتين» بمشاركة نحو ٧٠ مشاركاً من جنسيات مختلفة.
 - البطولة الأفريقية والعربية التاسعة لرياضة الترايثلون لعام ٢٠٢٥ بمشاركة حوالي ٦٠٠ متسابق من جنسيات متعددة، تحت رعاية وزارة الشباب والرياضة، حيث حققت البطولة نجاحاً ملحوظاً على المستويين المحلي والدولي.
 - فعاليات رياضة «البارا موتور» بمشاركة نحو ١٥٠ متسابقاً، مما يعكس قدرة المنتج على استضافة الفعاليات الرياضية والسياحية وفق أعلى المعايير التنظيمية.
- ويؤكد مجلس الإدارة استمرار الشركة في تنفيذ سياساتها التشغيلية والتنموية الرامية إلى:
 - دعم معدلات التنمية والبنية التحتية داخل المنتج.
 - تعزيز القيمة الاستثمارية للمشروع وتحقيق عوائد مستدامة للمساهمين.
 - الالتزام بكافة القواعد والضوابط التنظيمية المنظمة لنشاط الشركة، بما يعكس التزامها بالمعايير التشغيلية والرقابية وأفضل الممارسات الدولية.

ثانياً: النواحي الإدارية

- قامت إدارة الشركة بالاستعانة بمكاتب هندسية متخصصة وبيوت خبرة لإجراء تحديث دراسة التكلفة التقديرية للأراضي المباعية الغير منمأة خلال الأعوام السابقة، وكانت آخر دراسة معتمدة بتاريخ فبراير ٢٠٢٤ وتم تعديل الأثر المالي المتعلق بها في القوائم المالية لعام ٢٠٢٣. وحيث أن عملية تحديث الدراسة تحتاج إلى وقت طويل لاختيار مكتب متخصص معتمد وتجهيز العديد من البيانات اللازمة لتحديث الدراسة بالإضافة للتكلفة المالية المرتفعة، فنحن حالياً بصدد البدء في الإجراءات التنفيذية لاختيار أحد المكاتب الهندسية المعتمدة لتحديث دراسة التكاليف التقديرية بناء على أفضل سعر وعرض فني، ومن ثم القيام بالتعديلات المتعلقة بالأثر المالي للدراسة والذي سيترتب عليه رفع التحفظ الخاص بها من تقرير مراقب الحسابات.
- مازلت الشركة مستمرة في الإجراءات القضائية ضد قرار الهيئة العامة للتنمية السياحية بسحب أرض المرحلة الثالثة من مشروع سهل حشيش، والمخصص للشركة المصرية، وستواصل الشركة العمل القضائي حتى أقصى درجات التقاضي المتاحة لها، مع حرصها الدائم على احترام وتنفيذ كافة أحكام القضاء. هذا ووفقاً لآخر موقف قانوني محدث من المستشار القانوني للشركة، قررت المحكمة بجلستها المنعقدة في ٤ نوفمبر ٢٠٢٥ حجز القضية للحكم في ٢٧ يناير ٢٠٢٦، حيث قررت إحالة الدعوى إلى لجنة خبراء ثلاثية وحددت جلستها في ٥ مايو ٢٠٢٦، والتي بموجبها قررت المحكمة تأجيل نظر الطعون إلى جلسة ١ سبتمبر ٢٠٢٦ لورود تقرير الخبير.
- عملت الشركة خلال عام ٢٠٢٥ على تعزيز واستقرار الفصل بين كلا من الإدارة التنفيذية لشركة سهل حشيش للاستثمار السياحة والشركة المصرية للمنتجات السياحية، وذلك لتعزيز الاستقلالية والاستغلال الأمثل لموارد الشركة التابعة ورفع كفاءة التشغيل وتحسين معدلات الأداء للشركة التابعة.
- تتبع الشركة سياسة فعالة في جذب كوادر جديده تتميز بالمهارة والكفاءة لتعزيز قدرة الشركة الإدارية وتنمية العامل البشرية بها.

ثالثاً: إدارة الموارد المالية والتدفقات النقدية

- حققت الشركة إيرادات مبيعات تجاوزت ستمائة واربعون مليون جنيه، من خلال بيع مساحة إجمالية قدرها ١١١,٣٨١ متراً مربعاً من الأراضي المتاحة للبيع بمنتهج سهل حشيش، موزعة بين نشاط الإسكان السياحي والنشاط الفندقى، بما انعكس إيجاباً على تعزيز التدفقات النقدية وزيادة الإيرادات الناتجة عن النشاط الرئيسي، الأمر الذي ساهم في تغطية إجمالي تكاليف النشاط وتحقيق مجمل ربح بلغ نحو ٦٧٧,١٤ مليون جنيه مصري
- بدأت إدارة الشركة منذ فترة في تكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لمواجهة أي انخفاض محتمل في أرصدة العملاء والذي قد ينتج عن النزاعات القضائية القائمة، وقد بدء تكوين المخصص في عام ٢٠٢١ بمبلغ ٥٢,٨ مليون جنيه، واستمرت الشركة في زيادته سنوياً حتى عام ٢٠٢٦ حيث تم إضافة مبلغ ٨٦٧,٥ مليون جنيه ليصل إجمالي الرصيد المكون حتى نهاية عام ٢٠٢٦ إلى ٢,٦ مليار جنيه. وقد اطمأنت إدارة الشركة إلى كفاية رصيد المخصص المكون حالياً لمواجهة أية خسائر ائتمانية متوقعة مستقبلاً، ما ترتب عليه رفع التحفظ المرتبط بهذا الموضوع من تقرير مراقب الحسابات.

نتائج أعمال الشركة المصرية للمنتجات السياحية (المالية): على مستوى القوائم المالية المجمعة

بلغت الإيرادات الاجمالية المحققة خلال عام ٢٠٢٥ بالقوائم المالية المجمعة مبلغ وقدره ١٠٤٦,٣٤ مليون جنيه مصري مقارنة بـ ١٢١١,١٧ مليون جنيه مصري محققة خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٤ بما يمثل انخفاضا قدره ١٣,٦١٪، وعزى هذا التراجع بشكل رئيسي الى قيام الشركة بتأجيل وتيرة بيع الأراضي لحين الانتهاء من دراسة تطورات السوق والمتغيرات الاقتصادية بهدف تحديد السياسة التسعيرة المثلى لأراضي المنتجع بما يتماشى مع المستجدات ويعظم من القيمة المستقبلية لموارد الشركة.

وقد بلغت إيرادات النشاط بالقوائم المالية المجمعة خلال عام ٢٠٢٥ مبلغ ٧١٤,٥٨ مليون جنيه مصري مقارنة بـ ١٠٤٣,٧٠ مليون جنيه مصري خلال عام ٢٠٢٤، وفي المقابل ارتفعت إيرادات بيع الخدمات المؤداة لتسجل مبلغ وقدره ٣٣١,٧٦ مليون جنيه مصري خلال عام ٢٠٢٥ مقارنة بـ ١٩٩,٩٠ مليون جنيه مصري خلال عام ٢٠٢٤.

بلغ صافي الخسائر وفقا للقوائم المالية المجمعة عن عام ٢٠٢٥ مبلغ وقدره (١١٩,٨٦) مليون جنيه مصري مقارنة بصافي ربح بلغ ٣٥١,٠٦ مليون جنيه مصري في عام ٢٠٢٤، ويرجع هذا التراجع بشكل رئيسي الى انخفاض وتيرة المبيعات خلال العام في ضوء إعادة دراسة أوضاع السوق وانعكاساتها على تسعير أراضي المنتجع وذلك على الرغم من تنفيذ جانب من الخطة البيعية وبيع ما يقارب من ١١١ ألف متر مربع من مخزون الأراضي المتاحة للبيع بمنتجع سهل حبشيش - الغردقة ، كما كان لارتفاع تكلفة الخدمات المؤداة بنسبة ٥٩٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤ والاستمرار في تكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لمواجهة أي انخفاض محتمل في أرصدة العملاء اثرا بالغاً في تحقيق صافي خسارة مقارنة بعام ٢٠٢٤.

وفي هذا السياق بلغ نصيب الشركة المصرية للمنتجات السياحية في الخسائر - بعد استبعاد حقوق الأقلية - صافي خسارة بلغ (١١٩,٠٣) مليون جنيه مصري عن عام ٢٠٢٥ مقابل ربح وقدره ١٨٦,٧٥ مليون جنيه مصري عن عام ٢٠٢٤.

اما على مستوى القوائم المالية المستقلة

بلغت الإيرادات الاجمالية المحققة خلال عام ٢٠٢٥ مبلغ وقدره ٩٩٢,١٩ مليون جنيه مصري مقارنة بـ ١٠٧١,٦٩ مليون جنيه مصري محققة خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٤ وبنسبة انخفاض بلغت ٧,٤٢٪، حيث سجلت إيرادات النشاط عن عام ٢٠٢٥ مبلغ وقدره ٦٤٢,١٣ مليون جنيه مصري نتيجة انخفاض وتيرة المبيعات لقيام إدارة الشركة بتأجيل عمليات البيع لحين الانتهاء من دراسة تطورات السوق والمتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على السياسة التسعيرية للشركة بما انعكس على انخفاض الإيرادات بنسبة ٣٧,٠٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤.

كما بلغ مجمل الربح - بعد خصم تكلفة الحصول على الإيراد والخدمات المؤداة- نحو ٦٦٧,١٤ مليون جنيه مصري خلال عام ٢٠٢٥ مقابل ٧٩١,٨٦ مليون جنيه مصري خلال عام ٢٠٢٤ ولكن كان لتكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لمواجهة أي انخفاض محتمل في أرصدة العملاء اثرا في تحقيق خسائر.

حيث حققت الشركة صافي خسارة (قبل الضريبة) عن عام ٢٠٢٥ مبلغ وقدره (٢٥,٨٨) مليون جنيه مصري مقارنة بصافي خسارة وقدره (٤٠٤,٦٤) مليون جنيه مصري عن عام ٢٠٢٤، وذلك قبل احتساب الضريبة، ويرجع السبب في انخفاض الخسائر بنتائج الاعمال (على مستوى القوائم المالية المستقلة) الى عدد من العوامل الرئيسية ومن أبرزها:

- انخفاض بعض بنود المصروفات المؤثرة على الربحية، رغم تراجع صافي إيرادات النشاط إلى ٦٤٢,١٣ مليون جنيه مصري نتيجة انخفاض مبيعات الأراضي في ضوء تأجيل البيع لإعادة تقييم أوضاع السوق.
- ارتفاع إيرادات الخدمات المؤداة إلى ٣١٩,٥٨ مليون جنيه مصري بنسبة زيادة ٦٥٪، بما فاق الزيادة في تكلفة الخدمات المؤداة التي بلغت ٢٨٤,٧٣ مليون جنيه مصري (بنسبة ٥٤٪)، وهو ما دعم خفض الخسائر، وعدم وجود مردودات مبيعات مما انعكس إيجاباً على الإيرادات.
- انخفاض تكلفة الحصول على الإيراد لتسجل ٣٠,٣١ مليون جنيه مصري مقارنة بعام ٢٠٢٤.
- تكوين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ ٨٦٧,٥٣ مليون جنيه مصري خلال عام ٢٠٢٥، متراجعا عن عام ٢٠٢٤.
- كما كان لتكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لمواجهة أي انخفاض محتمل في أرصدة العملاء والذي قد ينتج عن النزاعات القضائية القائمة، اثرا في تحقيق الخسائر ، حيث تم إضافة مبلغ ٨٦٧,٥ مليون جنيه ليصل إجمالي الرصيد المكون حتى نهاية عام ٢٠٢٦ إلى ٢,٦ مليار جنيه.

ملخص الإجراءات التصحيحية التي قررها مجلس إدارة الشركة (لعام ٢٠٢٦ وما بعده)

(الرؤية المستقبلية):

في إطار سعي الشركة المصرية للمنتجات السياحية لتعزيز التنمية المستدامة بالمنتجع، ورغم التحديات الاقتصادية والسياسية، وضعت الشركة الأهداف الاستراتيجية التالية لعام ٢٠٢٦:

١. تعزيز الموارد المالية والتدفقات النقدية من خلال الاستمرار في تنشيط عمليات بيع الأراضي وفق المخطط العام وسياسة التسعير المعتمدة (مع مراعاة المتغيرات السعرية والظروف الاقتصادية وذلك عبر تبنى آليات تسويق مبتكرة لجذب مستثمرين محليين ودوليين بما يدعم استدامة النمو وتحقيق القيمة المضافة).
٢. توسيع الشراكات الاستثمارية مع مطورين محليين ودوليين لتعظيم عوائد أصول الشركة.
٣. تطوير وصيانة البنية التحتية بالمنتجع لدعم مطوري سهل حشيش وتنشيط الأعمال السياحية والعقارية.
٤. زيادة معدلات التنمية والخدمات بالمنتجع لتعزيز القيمة الاستثمارية وتحفيز النشاط السياحي.
٥. تسهيل إجراءات التراخيص والموافقات الرسمية لزيادة وتيرة التنمية وفق المخطط العمراني المعتمد.
٦. دعم الاستثمار الفندقى وإنهاء المشاريع المتعثرة، بما يساهم في زيادة الطاقة الفندقية وتحقيق مستهدفات جذب السياحة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.
٧. تبنى استراتيجيات تنموية مستدامة باستخدام التكنولوجيا الحديثة وحلول صديقة البيئة لرفع كفاءة المشاريع وزيادة قيمتها الاستثمارية لتعزيز التنمية المستدامة بما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ في الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

ويمكن توضيح ذلك كما يلي

النتائج المتوقعة	الهدف الاستراتيجي
زيادة السيولة المالية للشركة وتمويل المشروعات التنموية وتعزيز مكانة المنتجع كمركز استثماري وسياحي	تعزيز الموارد المالية والتدفقات النقدية عبر بيع الأراضي وفق المخطط العام واعتماد آليات تسويق مبتكرة لجذب مستثمرين
تعظيم عوائد أصول الشركة وجذب استثمارات جديدة	توسيع الشراكات الاستثمارية مع مطورين محليين ودوليين
دعم مطوري سهل حشيش وتنشيط النشاط السياحي والعقاري	تطوير وصيانة البنية التحتية بالمنتجع
رفع القيمة الاستثمارية وتحفيز النشاط السياحي والاقتصادي	زيادة معدلات التنمية والخدمات بالمنتجع
زيادة وتيرة التنمية وفق المخطط العمراني وتحقيق مستهدفات الشركة	تسهيل إجراءات التراخيص والموافقات الرسمية
زيادة الطاقة الفندقية وجذب المزيد من السياح بما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠	دعم الاستثمار الفندقى وإنهاء إجراءات المشاريع المتعثرة
تطبيق معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية في كافة المشروعات ورفع كفاءة المشاريع وزيادة قيمتها الاستثمارية مع الالتزام بالمعايير البيئية	تعزيز التنمية المستدامة وتبنى استراتيجيات تنموية مستدامة باستخدام التكنولوجيا الحديثة

المدى الزمني اللازم لانتهاء من هذه الإجراءات التصحيحية:

من المتوقع أن تعود الشركة للربحية خلال الفترات المالية القادمة، وذلك في ظل تطبيق الشركة لرويتها لعام ٢٠٢٦ وما بعده، مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك مرتبط بتحسين ظروف السوقين السياحي والعقاري.

تاريخ عرض الإجراءات التصحيحية على مجلس إدارة الشركة:

ينم عرض استراتيجية الشركة وآخر المستجدات على اجتماعات مجلس الإدارة بصورة دورية حيث تم عقد ٨ اجتماع لمجلس الإدارة في ٢٠٢٥.

القاهرة في: ٢٥/٠٥/٢٠٢٦

م/ محمود محمد جمعه محمد
رئيس مجلس الإدارة
الشركة المصرية للمنتجات السياحية

